

اوراق في سياسات الاستثمار

أ.د. عبد الحسين العنبي * : الاستثمار في العراق .. بين فخين التعقيد والتفريط

بسام شاب ثلاثيني وهو مستثمر امريكي من اصل عراقي ، هاجر مع والده الأستاذ الجامعي هربا من ملاحقة نظام الطاغية في عمر 6 سنوات ، عاد في 2019 حاملاً معه ذكريات الطفولة التي تشده الى بلده ، وحاملاً معه تخصص علمي مهم وأفكار ريادية في مجال الاعمال ، قرر ان يؤسس شركة للتسوق الشبكي في العراق ومن هنا بدأت قصته مع الاستثمار ، فأى الافخاخ سيكون نصيبه ، فخ التعقيد وعليه ان يكفر بالعراق ويعود ادراجه ناديا حظه العاثر ، ام العكس ، سيحصل على كل التسهيلات والدلال الحكومي المفرط لكي يحصل بعض موظفي الدولة الماسكين بمفاصل منح الاجازات والرخص وتخصيص موقع المشروع وتسهيلات التمويل والعلامات التجارية وغيرها على العمولات السخية مقابل هدر الفرص وهدر الاصول والحق الضرر بالعراق وشعبه ولن تكون هنالك تنمية حقيقية بالتبعية، ولهذه القضية ارتدادات وتشعبات نتابعها في الاتي :

اولاً : بدء ممارسة الاعمال :

شاءت الصدفة ان التقى بالمستثمر بسام عندما عرف بموقعي الوظيفي وتخصصي حاول الاستفهام مني وربما حاول اظهار استغرابه وهو يبحث عن تساؤلات محيرة ، لغته العربية كانت بلكنة اجنبية رغم انه يحاول اثبات تمكنه من اللهجة العراقية ، فبادرني متسائلاً ، (دكتور انتم عدكم في العراق أبو الجاي جداً مهم) ، ابتسمت قليلاً ولكن كنت الاحظ انه لا يتكلم بقناعة وجدية ، قلت لم افهم أستاذ بسام ماذا تقصد (أبو الجاي جداً مهم ؟) ، فبدأ يسرد لي اولى خطواته باتجاه الاستثمار في العراق ، دكتور رحب الى مؤسسة تابعة لوزارة التجارة لتسجيل الشركة ، دخلت عند موظف الاستعلامات وكان هنالك طوابير من المراجعين فقلت ان العراق سيشهد انتعاش كبير لان هذا الاقدام على تسجيل الشركات يعني ان هنالك فرص مربحة وعمل كبير واعداد وتنمية ففرحت كثيراً ، وعندما وصلت لموظف الاستعلامات قال لي، طلبك يجب ان يهمله المدير العام ، فدخلت الى طابور المدير العام وعندما وصلت كتب عبارة على طلبي لم افهمها وارشدني الموظف الواقف في بابه الى مكتب اخر وهو مكتب معاون المدير العام فكتب على طلبي ووقعه وارشدني الى مكتب اخر كانت فيه سيدة فكتبت هي الاخرى على طلبي ووقعته وارشدتني الى مكتب اخر وكانت فيه سيدة ايضاً ارشدتني الى مكتب اخر بعد إضافة فقط تاريخ وتوقيع على طلبي ، وعند كل مكتب كان هنالك طابور وهمس وعبارات جميلة ،)

اوراق في سياسات الاستثمار

من عيوني مثلاً) (ما تقصر) وكلمات بصوت خافت لم افهمها (ولاية مثلاً) دكتور شو يعني (ولاية) وكلمة (المالات) كتبتها في الكوكل فتبين انها (المآلات) قلت له حبيبي كوكل لا يفهم لغتنا فهي (مالات) من المال الحرام السحت ، اما كوكل فقد ذهب الى المآلات على اعتبار ان اخذ المالات يؤدي بالبلد الى مآلات كارثية ، وعندما يأخذ المالات ينزل عليه وحي الدماثة والرقعة فيستخدم مفردة (من عيوني) اما (الولاية) فهي عبارة جزع وتذمر المراجع بعد اضطراره لدفع الرشا.

استرسل بسام قائلًا، في نهاية الممر كان هنالك قاعة فيها عدة مكاتب واطابير متخمة بالاوراق وقسم من الأوراق متهرئة ، وعندما وصلت كان هنالك حاجز والطابور غير منظم وفيه صياح وفوضى وعندما وصلت والجميع يرفع أوراقه بيده ، فرفعت اوراقي كما يفعلون اخذها شخص ضخم عند الحاجز ونظر الي نظرة مريبة كأنه يعرفني وتفحص الورقة مرة ويتفحص وجهي مرات فاضاف الى الورقة توقيع واعطاني الورقة وقال (اخي شغلتك يم أبو الجاي) استغرقت هذه الجولة ثلاثة أيام وعندما خرجت باحثاً عن (أبو الجاي) وانا متصور انه المسؤول الأخير اكبر من المدير العام ، فتبين انه في الجانب الاخر للشارع مقابل المؤسسة ولديه كشك بسيط مغلق وللأسف كان مغلق كان اكثر من شخص يبحث عنه وقالوا تعال غداً لأنه غير موجود ، اكيد حضرتك تعرف (أبو الجاي) بس (ليش مكتبه مكركب ووسخ ؟) قالها مستغرباً وعندما لم اتمالك نفسي انفجرت من الضحك لشر البلية ولاستغراب المستثمر المسكين، وانفجرت باكيا حال العراق الذي يبرع ابناؤه في طرد من يريد ان يستثمر فيه وبينه.

دورة الفساد هذه التي توصلك ل (أبو الجاي) موجودة في معظم مؤسسات الدولة ، لذلك يظهر موقع العراق متأخراً جداً في تقرير البنك الدولي السنوي عن ترتيب الدول حسب سهولة ممارسة الاعمال (Doing Business) حيث احتل المرتبة (172) من بين (190) دولة ، في عام 2021 ، وعندما يتفحص المستثمرون مؤشرات هذا التقرير فانهم حتماً يحجمون عن الاستثمار في العراق مهما غرد وطبل المسؤولين المخادعين بعنوان دعوات شركات الدول للاستثمار في العراق ، ما علينا هو ليس تقديم الدعوات ونحن نضع الف عقبة وعقبة لطرد من ندعوهم ، ما علينا هو استقبال المستثمر وامثاله بادب واحترام وتقديم كل ما يحتاجه وفق القانون من نافذة واحدة وكل التسهيلات من المطار للمطار، ما علينا هو الغاء منصب (أبو الجاي) فكفانا خزيًا يا عباد الرحمن .

ثانياً : رطينة الاسم التجاري :

قبل 8 سنوات كان هنالك مشروع كبير نعمل عليه مع المنظمات الدولية لتبسيط الإجراءات والافلات من التشريعات المكبلة لعمل الاقتصاد ، حيث تم جرد (22 الف) تشريع بين قانون وتعليمات وأنظمة وقرارات مجلس الوزراء المنحل فيها المتعارض مع بعضه البعض وفيها المكرر وفيها المعادي لبيئة الاعمال والاستثمار وكان البرنامج يهدف الى تصفية القاعدة التشريعية وفك اشتبك القوانين والإبقاء على تلك الصديقة لبيئة الاعمال منها وجعلها واضحة شفافة ، ولكن الابطال المقاومين للإصلاح وقفوا بكل بسالة لمنع (مقصلة القوانين) من العمل فبقينا في الفوضى ، وهنا ذكرني المستثمر بسام بحادثة تخص غرفة تجارة بغداد واتحاد الغرف التجارية التي على المستثمر المرور بها عند

اوراق في سياسات الاستثمار

تسجيل شركته لبدء الاعمال، ولا أرى موجب للمرور بها فهي حلقة زائدة برمتها، وقد جردت اكثر من عشر مكاتب توقع وتختتم على أوراق المستثمر وهنالك كلف ووقت وجهد هائل يجب ان يدفع، منها رسوم رسمية ورشا وعمولات غير رسمية من قبل ضعاف النفوس لكي يحصل المستثمر على اسم تجاري ملائم لشركته (وفق معايير معقدة موروثية) ، وفي حينها طرحت فكرة ان يكون الاسم التجاري كما يختار الشخص (كلمة سر) لحسابه الالكتروني ، حيث يبقى يجرب الأسماء التي يضعها هو (عربية كانت ام عراقية ام اجنبية)، مفهومة ام غير مفهومة فهو شأنه لان الاسم التجاري الغاية منه تسويقية بحثه ، وعندما يظهر له قبول الاسم الالكتروني يذهب به لمسجل الشركات ويضعه على ملف شركته ، فثارت ثائرة اتحاد الغرف التجارية وشكوني الى بعض الأحزاب السياسية بحجة اني اريد قطع ارزاق الموظفين في هذه المؤسسة ، فسألت رئيسها في حينه وكان صديقي ، كم موظف لديك فقال (20 موظف) قلت ومن اجل (20 موظف) تعرقل التنمية في العراق ، كم مستثمر كان يمكن ان يأتي بملايين الدولارات ويحققها في دورة الدخل العراقية وكم صناعات وخدمات ومهن ستعمل مع هذا المستثمر وكم عمالة ستخرج من البطالة الى التشغيل ، كل ذلك نوقفه من اجل مرتبات (20 موظف) ، عموماً توقف البرنامج الإصلاحي وانتصر أعداء الإصلاح كالعادة .

المستثمر بسام كانت اسم شركته (pp) وتعني حرفياً (منصة صافية او نقية) ولكي تكون ذات معنى وباللغة العربية حسب تعليماتهم فقد ترجمت بسطر كامل . و عليك ان تتخيل كم هي سعادة المعرفلين وحلقاتهم الإدارية عندما يأتي مثل بسام وبهذا الاسم للشركة فقد استغرق شهرين فقط للحصول على الاسم وكل معرقل يضع ملاحظة او تعديل ابتزازي مقابل ثمن، بسام كان يوزع ابتسامات استعجاب ودهشة وهو مصر على اكمال المشوار، ابتسم بسام وكل العار على المبتزين.

ثالثاً: فتح قسطنطينة اهون من فتح حساب مصرفي:

تعاطى بسام بإيجابية مع كل التعقيدات الروتينية ، وصار يدرك أهمية (أبو الجاي) واحتاج فتح حساب مصرفي في احد فروع مصرف حكومي ، دخل بكل ثقة ، قائلاً لموظف الاستقبال اريد ان افتح حساب جاري ، (Current Account) فاقتاده الى موظفة على الكاونتر ، فقال لها اريد ان افتح حساب جاري ، أصيبت بالذهول فقالت حساب جاري ، تقصد حساب جاري؟ ، نعم حساب جاري ، بالمناسبة العراق منذ عشرينيات القرن المنصرم لديه جهاز مصرفي يمارس كل التسهيلات المصرفية قبل ان ينتابنا الخوار المعرفي المصحوب بمتلازمة الفساد الوظيفي، خرجت الموظفة من خلف الكاونتر واقتادته الى غرفة فارغة في نهاية الممر لمقابلة المدير كان يدخل ويحتسي القهوة ، فأعلمته الموظفة ان السيد يريد ان يفتح حساب جاري ، فنهض المدير واستدار نحو بسام قائلاً تريد ان تفتح حساب جاري؟ ، بسام أي والله ، سحب المدير نفساً طويلاً من سكارته واخذ يتأمل الوضع بوجل وحيرة ، قائلاً لبسام انت (ليش) راجعت هذا الفرع؟ ، أجاب بسام لأنه قريب من موقع عملي ، اخذ المدير نفس اعماق من سكارته واخذ جولة في مكتبه قائلاً يا أستاذ عندك بطاقة سكن هذه المنطقة؟ ، أجاب بسام لا أستاذ ، اذن ، لا يمكن فتح حساب لك في هذا الفرع ، بسام ماذا افعل؟ المدير والله هذه التعليمات أستاذ ، بسام طيب راح اودع فلوس لديكم يعني ما راح اخذ قرض لا سامح الله ، المدير أرشده الى مختار

اوراق في سياسات الاستثمار

المحلة قائلًا ربما يعطيك تأييد سكن ، بسام قائلًا أستاذنا اننا لسنا ساكن المحلة ولا اريد ان اسكن فيها ، المدير تعذرني (ميصير) نفتح لك حساب ، بسام أستاذنا اني مستثمر وعندي جواز سفر اجنبي ونحن في أمريكا نفتح حساب في ثواني ، بل حتى في دبي وعمان عندي حساب فتحته في دقائق ، أستاذنا احنا في العراق ، بعدين اذا انت هذا وضعك لماذا جئت للعراق ، بسام جئت لأعمل بزنس ، المدير لو مخلي فلوسك في الخارج احسن لك ، بسام مستغرب (ليش) أستاذ المفروض تفرح تجي أموال للعراق.

بعد زمن طويل انتهت امانة مجلس الوزراء لوجود مشكلة فتح حساب مصرفي لغير المقيمين فأصدرت قرار باعتماد جواز السفر بدلاً عن بطاقة السكن ، فرح بسام بذلك واخذ مدير الفرع يقلب جوازه قائلًا ، تمام ولكن ، نحتاج الى صحة صدور الجواز ، بسام قائلًا أستاذنا الجواز صادر من ولاية اريزونا الأمريكية ويمكن التأكد من صدوره الكترونياً في ثواني ، المدير: عيني لا يجوز الكترونياً اريد مستمسك اضعه في اضبارتك ، بسام أستاذنا ممكن ان نطلب منهم رسالة الكترونية تؤكد صدور الجواز ونسحب نسخة ورقية منها ، المدير اخي ميصير لازم (رقم وتاريخ) وورق رسمي ، هنا ادرك بسام بعد أسبوعين ان الفلم ليس تشدد في الضبط الإداري وانما الفلم ابتزازي ، هنالك (مالاات يجب ان تدفع) ، فهم بسام المدرس ، نعم موقع العراق في تصنيف مؤشر تمويل المشاريع الاستثمارية متدني جداً ، في العراق تخمة مصارف اكثر من 75 مصرف تجاري وتنموي ونسبة مساهمة الائتمان في تمويل التنمية لا تتجاوز 5% ، ومنذ 2005 والى اليوم نسمع بوجود مشروع يدعى (النظام المصرفي الشامل) ولأن هذا النظام سوف يخلق شفافية ووضوح ويعطي كشف مالي عن الزبون وقدراته وضمائنه وتعزيز الوثوق به من عدمه ، فانه سوف يزيل الضبابية، وعندها لا يمكن للمتصيدين في الماء العكر التصيد والابتزاز في الماء الصافي ، لذلك يقاومون أي تغيير نحو الإصلاح ، ولذلك التنمية معطلة ، فالاستثمار هو المفتاح لكل اعمار وتنمية ونحن كسرنا هذا المفتاح باجرائاتنا المعقدة .

رابعاً : المستثمر المدلل :

هو ذلك المستثمر الذي لا يمر من خلال (أبو الجاي) ، كيف ولماذا صار مدللاً ؟ كنا يعرق ان بيئة الاستثمار في العراق فيها مخاطر كبيرة ، وهنالك تعمد لابقاء المخاطر كبيرة منذ فترة طويلة ، لان المخاطر القليلة تعني وجود فرص مربحة كبيرة وتسهيلات سلسة ومرنة وشفافة فيكون العراق هو المنتفع، والفاستدين هم الخاسرين ، ولان هذا الامر ليس حلماً وانما الحلم ان تفرز لنا الانتخابات وفق هذا النظام السياسي الهجين قيادة ذات إرادة لتغييره، فلا زالت المخاطر كبيرة ، فيكون تجاوز المخاطر عن طريق (القجق) أي خلف المكاتب الرسمية او تحت الطاولة ، او بطريقة رسمية تخفي في طياتها تفاصيل غير رسمية، وهذا التجاوز لمخاطر الاستثمار المصطنعة او المستدامة يستوجب ان تكون هنالك سلطة وهنالك قوة على الأرض (سواء كان سلاحها منفلتاً او غير منفلت) فهو في الاقتصاد والمال عادة ما يكون سلاح منفلت الا انه غير دموي فهو منفلت باخلاقيات المنضبط، فتلتقي صدفه او تخطيطاً إرادة المستثمر المدلل صاحب المال مع إرادة صاحب السلطة والقوة في منطقة وسط (منطقة شبه الدولة او شبه الرسمية) هذه المنطقة يحصل فيها الزواج غير الشرعي بين (السلطة او المال) فينجب لنا أولاد حرام يكونوا في غاية

اوراق في سياسات الاستثمار

الفساد والاستحواذ والتلاعب والانتفاع غير المشروع واكل السحت ويتم تغطيتهم قانونياً وادارياً ليكونوا فوق المسائلة وفوق الحساب .

المستثمر غير المدلل (بسام) عندما يصل الى حلقة الموقع لمشروعه يقال له (روح جيب رقم عقار ونحن نخصه لك) وهذه العبارة الكارثية التي تعني وضع العربية امام الحصان، اذ يفترض بهيئات الاستثمار ان تكون لها خارطة أراضي لمشاريع استثمارية مخصصة من كل التبعات ومصنفة قطاعياً ونشاطياً، وبالمقابل هنالك خارطة بمشاريع استثمارية مرغوبة لانها خالقة للتنمية ومقدمة للخدمات ولها جدوى اقتصادية تعرض للمستثمرين ، وعندما ياتي مستثمر بمشروع يتوافق مع خارطة المشاريع يتم اسقاط المشاريع على خارطة الارض وفق معايير اقتصادية وتجارية بحتة ولان ذلك لم يحصل منذ تاسيس الهيئات الاستثمارية عام 2006 الى اليوم فان الفوضى الخلاقة لفرص الفساد حلت محلها حتماً ، بالنسبة للمستثمر غير المدلل تعني انه سيخضع لابتزاز هائل في مؤسسات الدولة المالكة للأراضي وخاصة دائرة عقارات الدولة، فأى قطعة ارض تريد؟، لكل وحدة ثمن ابتزازي مختلف، دون ادنى معايير لمواصفات (الموقع ، النشاط ، الحاجة ، التخطيط العمراني) وقد يضطر المستثمر اختيار اسوء موقع للتقليل من كلفة الرشا او كلفة المراجعات وتعقيدها وما تستغرقه من وقت، او انه يترك المشروع ويرحل مستسلماً لإرادة أعداء التنمية في العراق ، بينما المستثمر المدلل تكون له قطع ارض محددة ، لان خرائط عقارات الدولة تكون في حوزة المدللين (أحزاب ، منظمات ، مليشيات) أيضاً كان اسمها . فلا تستغرب ان يكون المستثمر المدلل واضع يده سلفاً على ارض استراتيجية مطلية على نهر دجلة او حديقة عامة تقع وسط الاحياء السكنية لتحويلها الى مول او بارك او أي مشروع ريعي لا يهم ، فهؤلاء غير معنيين بالتنمية ما يعينهم الربح حسب .

المستثمر المدلل مستثنى من أي حسابات اقتصادية ، قد يمنح 50 دونم في موقع استراتيجي قد يتجاوز سعرها الموازي 50 مليون دولار ولكنه لا يستخدم فيها سوى رأس مال ضئيل مثلاً مليون دولار فقط ، فهو مستثمر طارئ غير جاد، وقد لا يشغل فيها سوى عمل ضئيل (5 عمال مثلاً) فهذا المستثمر خارج حسابات التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج ، وعندها تكون الدولة هي التي تبني هذا المستثمر وليس المستثمر هو من يبني الدولة ، فالدولة تتخمد جيوب المستثمر ويكون هنالك تفريط كبير بحقوقها لصالحه ، ويكون كل شيء سهلاً هيناً خالياً من التعقيدات الإدارية ، فلا يوجد ابتزاز ولا مساومة وانما يوجد مشاركة او تقاسم للملكية وللعائد ، المستثمر غير المدلل قد يواجه كل التعقيدات الا انه قد يساهم بشكل او باخر بالتنمية بينما المستثمر المدلل ينهش الدولة ويوقف آلية السوق ويحتكر العوائد والارباح لفئة او لشخص ، وعليه المستثمر المدلل يريد ان يجني سريعاً وبشكل طارئ فقد يتزعزع وضعه السلطوي فلا يعيد حقن أرباحه في الاقتصاد وانما تهرب أمواله الى الخارج على عكس المستثمر الذي يواجه كل التعقيدات ويصمد فان أرباحه اقل وتخوفه من الزعزعة السلطوية اقل فيوظف فوائضه في البلد، ويحرك دورة الدخل والإنتاج.

المستثمر المدلل يأخذ موقعا متميزا لأرض المشروع بسعر شبه مجاني رغم ان سعر متر الأرض في هذا الموقع قد تصل الى 3 الاف دولار بحجة انه سينقل الأثر المجاني للأرض الى المالك الأخير (المواطن) في مشاريع الإسكان وهو يفترض ان يضع سعر للوحدات

اوراق في سياسات الاستثمار

السكنية تمثل كلفة متر البناء زائدا هامش ربح، فاذا به يجنى سعر الأرض بسعر السوق بعدد الطوابق التي في المجمع السكني فاذا كانت العمارة 15 طابق يعني انه باع ارض العمارة 15 مرة بالسعر التجاري ناهيك عن ان القانون يمنحه حق تشغيل وإدارة المواقع الخدمية لخمسين سنة قادمة حيث يبني المولات والمدارس الاهلية ومرافق الترفيه ويبقى يجني منها أرباح طائلة، وأصحاب القرار لديهم شماعة جاهزة وهي ان المستثمرين يعزفون عن الاستثمار بسبب المخاطر والتعقيدات والمليشيات والأحزاب، طيب، لماذا لا تفلح الحكومة في ضبط هؤلاء ومحاسبة موظفيها المعرفلين لتقليل التعقيدات وتجعل بيئة الاستثمار جاذبة، بينما تبرع في خلق مستثمر مدلل يجني أرباح ما انزل الله بها من سلطان ولا يوجد مثيل لها في بقاع الأرض كافة، لماذا لا نزيل الخطورة ونتخلص من (أبو الجاي)؟، فيستفيد الاقتصاد من الاستثمار كما هو حاصل في كل العالم، لماذا فقط في العراق نترك العلاجات الواضحة العلمية ونذهب الى علاجات تنفع فئات محددة وتصنع منهم مافيات وبلدوزرات مال وسلطة لا يستطيع احد مواجعتهم، أي ديمقراطية ستبقى في العراق واي كفاءة يرتجى منها فالمستثمر المدلل يصبح هو من يشتري المناصب وهو من يتحكم بالسياسات العامة وهو من يأخذنا لعلاقات خارجية مع هذه الدولة او تلك دون أي اعتبارات لمصالح العراق وانما لمصالح المستثمر المدلل والقوة الساندة له التي دلتته.

خامسا: جدلية الاستثمار والأستحمار:

بما أنني اعتقد ان القطاع السياحي في العراق يمكن ان يحل ثانيا بعد النفط في مساهمته في GDP فيما لو أحسنا ادارته حيث يمتلك العراق مواقع دينية لكل الأديان والمذاهب ومواقع طبيعية ساحرة ومواقع اثرية تمثل بداية حضارات الدنيا، وبما ان هذا القطاع العملاق مظلوم إداريا لأنه (مدحوس) تحت هيئة السياحة والأخيرة (مدحوسة) تحت مديريةية والأخيرة (مدحوسة) تحت أكثر الوزارات اهمالا في العراق وهي وزارة الثقافة، بينما السياحة هي قطاع خدمي اقتصادي يحتاج الى إدارة فاعلة.

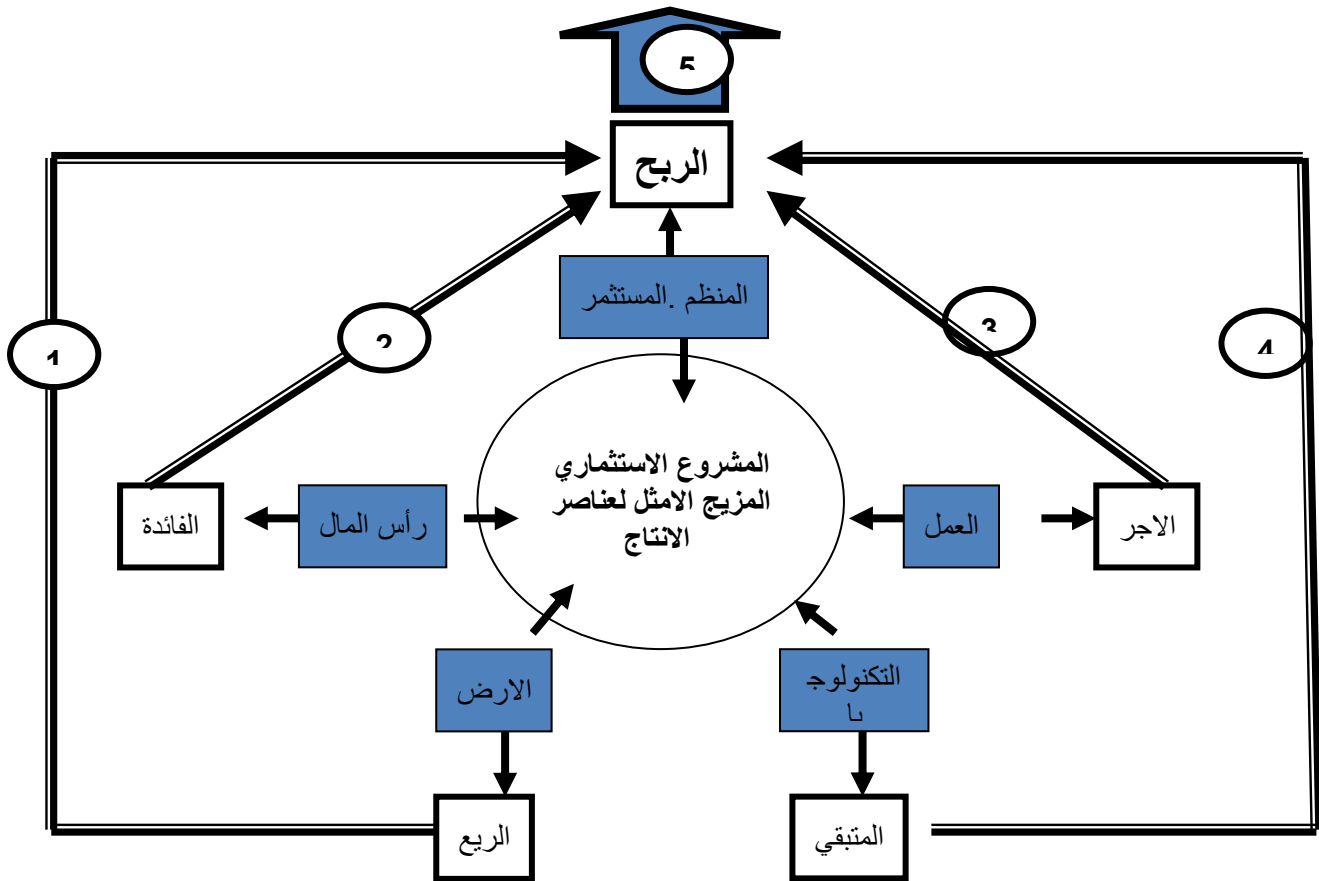
عموما ذات يوم قبل 10 أعوام استضفت رئيس هيئة السياحة كي اطلع على جهودها الاستثمارية وكان يشعر بالغبطة والتفاخر وهو يحمل معه دليل مصور عن مشاريع استثمارية من بينها مشروع في مدخل بغداد الجنوبي وموقع مميز على شارعين وهو فرحان يوضح لي انها 25 دونم منحت لمستثمر وانجز المشروع، وإذا بالمشروع عبارة عن بناية طابقين على مساحة بين 200-300 متر فقط جعل الطابق الأرضي منها مطعم سياحي، اصابني الوجوم واردفت قائلًا، هذا هو مستثمر عندكم؟ ام أنتم استثمرتم عنده؟، صار يتلثم فلم يكن الرجل يفهم عن الاستثمار شيء.

هذا المستثمر قد يكون مدللا أيضا او انه حاذق الى درجة استحمار أحد جهابذة كبار الموظفين مستمطيا إياه للعبور الى ضفة أخرى تجعله مالكا لارض تقدر بمليارات الدنانير مقابل راس مال بسيط بنى فيه مطعما وربما شغل فيه 3 عمال، ترى هل هذا الاستثمار؟، للأسف في العراق كل شيء إيجابي نقبله الى سلبي في التطبيق، اين المزيج الأمثل لعناصر الإنتاج ولماذا ينتفخ عنصر الأرض عند المستثمرين المدللين مقابل تقزم عناصر الإنتاج الأخرى (التنظيم، العمل، راس المال، التكنولوجيا) انه الفساد، وينبغي بنا ان نعظم عائد وربح المستثمر من خلال تفعيل مساهمة عناصره جميعها في العملية الإنتاجية

اوراق في سياسات الاستثمار

وليس تعظيم ثروة المستثمر المدلل دون الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج ، ولكي يكون لدينا مزيجا امثلا يترك اثره في خلق محركات اقتصادية مستدامة من حيث المساهمة في التشغيل وتوليد الدخل وحقن رؤوس الأموال في عملية إنتاجية مربحة علينا ان نعي الاتي:

كيف نعظم ربح المستثمر لجذبه؟



- الفائدة منخفضة ورأس المال يبحث عن استثمار يدر عائد يفوق الفوائد البنكية وفقا لما يعرف بالكفاءة الحدية لرأس المال التي ستكون كبيرة في العراق في حال حسنا بيئة الاعمال وحسنا الإدارة الاستثمارية.
- لا قيود على استقدام العمالة الرخيصة، ينعكس في تدني كلف الانتاج وتزايد الهامش الربحي، الا ان ذلك يحتاج الى برنامج متكامل لعملية إحلال العمالة العراقية تدريجيا من خلال (العرفنة)
- القانون يحث على ادخال تكنولوجيا متقدمة، سواء كانت متجسدة في الآلات والمكائن و/او في التنظيم الاداري لتنعكس إيجابا في إنتاجية اعلى وكلف اقل.

اوراق في سياسات الاستثمار

- اعفاء ضريبي لربح المنظم ولرأس المال لمدة 10 سنوات قابلة للزيادة، وهذه الإعفاءات يفترض ان تخدم انجاز وتشغيل المشروع وتحقيق أهدافه التنموية وليس استغلال الاعفاء للمتاجرة وتحول الهدف التنموي الى هدف ربحي لشخص المستثمر المدلل او للبلدوزرات الماسكة ظهره.
- الارض تؤجر بشكل مجاني او شبه مجاني رغم ان ريعها يمثل 25-40% من اجمالي عوائد عناصر الإنتاج ، مما يستوجب إعادة النظر في تسعيرة الأرض التي تعطى للمستثمر وفي حجم تلك الأرض التي يفترض ان تتلائم مع حجم راس المال المستثمر وحجم التشغيل وحجم عوائد المشروع المقدره وفقا لدراسات جدوى متقنة.

وحيث ان العمل المستخدم قليل وهم في الغالب (بنكلادشين او سوريين) يعملون بجد وباجر اقل وطالما يستتكمف العراقيون من العمل في اعمال يعتبروها وضيعة لا تناسبهم، فان الدخل الموزعة لعنصر العمل غير مهمة، وطالما راس المال ضئيل فان عائده غير مهم وطالما التكنولوجيا تقليدية وغير مهمة في مشاريع ريعية فان عائدها الذي يحتسب عادة كمتبقي (Residual) تكون قليلة عليه تكون عوائد عناصر الإنتاج لا تساهم بشكل مهم في GDP ويتعاطم ربح المنظم (المستثمر المدلل) من ريع الأرض فقط وان استغل منها الضئيل، فان هنالك تفريط بالأهداف الحقيقية للاستثمار، بينما يبقى المستثمر الجاد وغير المدلل حبيس التعقيدات الحكومية التي تجعله يهرب من السوق او تقزم اهداف الاستثمار لديه الى حدودها الدنيا، ولا سبيل لوثوب العراق الى التنمية والاعمار الا بالتخلص من (أبو الجاي).

(* مستشار اقتصادي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 23 ايلول / سبتمبر 2021